بلاغ صحفي

الاجتماع الرابع للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط، 21 دجنبر 2016

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية اجتماعها الرابع في 21 دجنبر، بمقر بنك المغرب بالرباط.

ويترأس والي بنك المغرب هذه اللجنة، التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وتضم ممثلين من بنك المغرب، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا مديرية الخزينة و المالية الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد و المالية. وتتولى الرقابة الاحترازية الكلية للقطاع المالي. وفي هذا الإطار، تعمل بالخصوص على تقييم المخاطر الشمولية بهذا القطاع وتفحص التدابير التي من شأنها التخفيف من تأثير هذه المخاطر للحفاظ على الاستقرار المالي.

خلال هذا الاجتماع، قامت اللجنة بتدارس خريطة المخاطر التي تهدد النظام المالي وكذا التقدم المحرز في خطة الطريق التي أعدتها هيئات الرقابة والخاصة بالاستقرار المالي برسم الفترة 2016-2018.

ومن خلال تحليل وضعية النظام المالي بالنظر إلى التوجهات الاقتصادية والمالية الملاحظة والمنتظرة، توصلت اللجنة إلى الخلاصات الرئيسية التالية:

- بقيت المخاطر الماكرو اقتصادية في المجمل مستقرة في نفس مستواها المسجل في نهاية 2015، في سياق تميز بالخصوص بمواصلة تعزيز الميزانية. غير أن بعض الشكوك لا تزال قائمة بالنسبة لآفاق الأوضاع بالخارج سواء على مستوى انتعاش النشاط في أبرز البلدان الشريكة (تأثيرات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي) أو على مستوى السياسة التجارية وسياسة الميزانية التي ستعتمدها الإدارة الأمريكية الجديدة.
- خفت المخاطر الناجمة عن الأوضاع النقدية والمالية بفضل تعزيز الاحتياطيات الدولية الصافية، والانتعاش الطفيف للائتمان البنكي واستمرار انخفاض أسعار الفائدة على القروض.

- واصل ركود النشاط غير الفلاحي في 2016 تأثيره على الوحدات غير المالية التي سجل تخلفها عن الأداء ارتفاعا جديدا.
- حافظ القطاع البنكي مع ذلك على مستوى جيد من المردودية والرسملة وأبدى قدرته على الصمود أمام اختبارات الضغط المنجزة لمحاكاة الصدمات الماكرو اقتصادية. غير أن تعرضه لخطر سعر الفائدة، في سياق التنافسية الشديدة في منح القروض، يشكل نقطة تستوجب الاهتمام وتستدعي تتبعها عن كثب.
- يواصل قطاع شركات التأمين إفراز هامش ملاءة، كتغطية لخطر الاكتتاب، يفوق بكثير الحد الأدنى القانوني. إلا أن المتطلبات المستقبلية المرتبطة بالمشروع الهام المتمثل في الانتقال نحو نظام احترازي مبني على المخاطر، قد تقلص بشكل كبير فوائض الهامش هذه.
- تحسنت مؤشرات مخاطر نظام المعاشات المدنية الذي يسيره الصندوق المغربي للمعاشات، لاسيما على مستوى توازنه التقني، بفضل الإصلاح المعتمد مؤخرا. غير أن المخاطر المهددة لهذا النظام تظل مصدر قلق هام، حيث أن الإصلاح لا يسمح إلا بربح ما يعادل 5 إلى 6 سنوات في أفق الاستدامة.
- تحسنت سيولة سوق البورصة رغم أنها لا تزال في مستويات متدنية. ويعكس نمو عدد حسابات السندات، المدعوم بالأساس بارتفاع عدد المستثمرين من الأشخاص الذاتيين المغاربة، عودة الاهتمام بالتوظيف في الأدوات المالية.

وأولت اللجنة اهتماما خاصا بتأطير التدبير الفردي لمحافظ الأدوات المالية. كما تدارست وضعية بعض المقاولات الكبرى التي تواجه صعوبات مالية.

للاتصال:

نعيم صقلي

الهاتف: 06.66.208.246

البريد الإلكتروني: n.sqalli@bkam.ma